WP IRAQ

الى الأمام
FORWARD
الأسبوعية

صحيفة سياسية عامة للحزب الشيوعي العمالي العراقي

حرية– مساواة– حكومة عمالية

تصدر كل يوم اثنين
2024\05\06

أساس الاشتراكية الإنسان... الاشتراكية حركة إعادة الخيار للإنسان

منصور حكمت

رئيس التحرير: توما حميد | tomahamid69@yahoo.com | WP-IRAQ.COM | العدد: 208

ما وراء قانون مكافحة البغاء والشذوذ الجنسيرزمة واحدة من القرارات والقوانين (١-٤)

سمير عادل

ارتئينا الى تقسيم هذا الموضوع الى أربع أجزاء، كي يسهل على القارئ قرائته، وخاصة سنتناول الخلفيات السياسية والاقتصادية للقانون المعنون أعلاه تحت اسم «مكافحة البغاء والشذوذ الجنسي» وبعده الاجتماعي، ويتطلب تفصيلات كثيرة يثقل على القارئ متابعته.

بغض النظر، الاتفاق حول حقوق المثليين من عدمه، فأن إقرار قانون «تجريم المثليين» في البرلمان العراقي تحت اسم قانون «مكافحة البغاء والشذوذ الجنسي»، يحمل الكثير من الدلالات، ويخفي أجندة رعب، عنوانها عراق جديد بنظام استبدادي و قروسطي.

لذا علينا النظر الى قانون «تجريم المثليين» ضمن رزمة متكاملة شرعت بها الطبقة الإسلامية ومليشياتها الحاكمة منذ العام المنصرم، كجزء من مساعي حثيثة تبذلها الأحزاب والقوى الإسلامية لإعادة تموضعها وترسيخ سلطتها، بعد الضربة التي وجهتها لها انتفاضة أكتوبر من جهة، وفي نفس الوقت رفع الاستعدادات السياسية والاقتصادية بتحويل العراق الى مزرعة للعبيد كي تسهل وصول الاستثمارات دون وجود من يعكر صفو حركة رأس المال في السوق العراقية، كما سنبين لاحقا.

لقد قامت السلطة المليشياتية بتشريع هذه الرزمة، منذ العام المنصرم إذ أصدرت عدد من القرارات والقوانين ومشاريع القوانين؛ منها اعتقال أي شخص بتهمة ترويج أو نشر فيديوهات ما يسمى بـ «المحتوى الهابط»، واعتماد بورصة الطبقة الحاكمة تجاه معارضيها ومخالفيها السياسيين كمعيار يحدد هبوط هذا المحتوى أو صعوده، كذلك طرح مسودة قانون الحريات النقابية في البرلمان التي تفوض الحكومة التدخل بشؤون العمال وفرض نقابات صفراء موالية لها ولسياستها الاقتصادية التي تمثل سياسات المؤسسات الرأسمالية العالمية، وأيضاً طرح مشروع قانون حرية التعبير لمصادرة حق التعبير كحق من حقوق الإنسان. وأخيرا وليس آخرا، جاء قانون «تجريم المثلية» أو ما سمي «قانون مكافحة البغاء والشذوذ الجنسي»، ويخول القانون المذكور الحكم على أي شخص بالسجن مدة تصل الى خمسة عشر عاماً بتهمة المثلية، والأغرب في القانون هناك بند يسمى «تبادل الزوجات» يمكن بموجبه توجيه تهمة الى أي رجل وامرأة متزوجين عند زيارة أصدقاء وأقرباء لهما متزوجين أيضا واتهامهم دون دليل بـ «تبادل الزوجات». ولابد من التنويه هنا، إلى أنَّ البرلمان العراقي وبخلاف كل برلمانات العالم، وبغض النظر عن شرعيته من عدم شرعيته، فهو يشرع غالبية القوانين، ويرسلها الى مجلس القضاء الأعلى أو رئاسة الجمهورية من أجل المصادقة عليها للإلزام الحكومة بتنفيذها، في حين نرى أنَّ المعتاد في الديمقراطيات العريقة أو حتى الحديثة، هو قيام الحكومة بإرسال مشاريع القوانين الى البرلمان للمصادقة عليها. فهل هناك عقل تآمري في العالم مثل ما هو موجود في البرلمان العراقي؟، إنَّ السبب في ذلك هو أنَّ البرلمان تسيطر عليه الأحزاب والقوى الإسلامية وهي من تسن القوانين اذا ما تعذر عليها تمريرها عبر الحكومة.

القانون المشار إليه تزامن مع الإعلان من قبل الحكومة باعتبار ما يسمى بـ «عيد الغدير» عند الشيعة عطلة رسمية حكومية - عيد الغدير هو يوم يحتفل به الشيعة في ١٨ من ذي الحجة من كل عام هجري احتفالًا باليوم الذي خطب فيه النبي محمد خطبة عيَّن فيها الإمام علي بن أبي طالب مولًى للمسلمين من بعده، حيث أعلن النبي محمد، عليًا خليفة من بعده أثناء عودة المسلمين من حجة الوداع إلى المدينة المنورة في مكان يُسمى بـ «غدير خم»، إلا أنَّ مؤامرة حيكت

التتمة ص٣

الأول من أيار رمز المواجهة بين الطبقة العاملة ورأس المال

بيان الحزب الشيوعي العمالي العراقي بمناسبة الأول من آيار

سيحل علينا الأول من أيار، يوم التضامن الطبقي للعمال في مواجهة راس المال، يوم تشل فيه وتفشل كل الآلة الدعائية والأيديلوجية والسياسية للطبقة البرجوازية في تقسيم البشر على أساس القومية والدين والطائفة والجنس والعرق، يوم تتأكد فيه من جديد رواية ماركس، بأن هناك طبقة تمثل الغالبية العظمى من المجتمع البشري، تعمل وتنتج، ومع ذلك يزداد فقرها وبؤسها وعوزها، وطبقة طفيلية، هي الطبقة البرجوازية، التي تمثل أقلية ضئيلة جدا، تستحوذ على ثمار ونتاج عمل الطبقة العاملة، ويزداد ثرائها، وتزداد وحشيتها وبربريتها وقدرتها في جر العالم إلى أتون حرب عالمية أو تعمَد الى خلق مجتمعات يشوبها الاقتتال الداخلي والكراهية والتهجير وتنتشر فيها المخدرات والاتجار بالبشر وغيرها من الجرائم، كل ذلك من أجل انتزاع المزيد من الثروات والأرباح.

إنَّ عالم اليوم يشهد همجية صراع الأقطاب الإمبريالية العالمية، لإعادة تقسيم العالم، ففي أوكرانيا حيث حرب روسيا والناتو، إذ يقتل الأبرياء منذ أكثر من عامين من اندلاع تلك الحرب الرجعية، وتضع مصير الأحياء ومستقبلهم في غياهب المجهول، تحت يافطات كاذبة وخادعة، وتهديد البشرية بحرب نووية. وفي غزة تواجه الجماهير العزل في فلسطين الآلة الجهنمية لإسرائيل النازية، التي تقتل العشرات ومعظمهم من الأطفال والنساء كل يوم دون أي حساب أو رقيب من قبل ما يسمى "العالم الحر" و "حقوق الإنسان".

وعلى المستوى الآخر نشهد اشتداد ونمو التيارات العنصرية واليمينية والسياسات المعادية للمهاجرين، وتوسع رقعة الجريمة المنظمة من تجارة المخدرات والاتجار بالبشر، وانتشار رقعة الفقر والعوز التي تبدأ من عقر دار الليبرالية الجديدة في أمريكا المبشرة بالرخاء الاقتصادي، ومرورا بأوربا، وانتهاء ببلدان آسيا أفريقيا وأمريكا الجنوبية، وكل تلك المظاهر، هي تعبير عن الأزمة العاصفة التي يمر بها النظام الرأسمالي وسياسته الاقتصادية.

وفي العراق، الذي يشهد تداعيات حرب غزة وصراع الأقطاب الإقليمية والدولية على أوضاعه الأمنية وتهديد حياة جماهير العراق، تسعى في الوقت ذاته الطبقة البرجوازية الحاكمة بكل تلاوينها القومية والطائفية لتحويل العراق إلى مزرعة جديدة للعبيد، لكي يكون جزء من السوق الرأسمالية العالمية، فعلى الصعيد الاقتصادي تقوم بخصخصة جميع مفاصل المجتمع مثل التعليم والصحة والخدمات لتتنصل الدولة عن جميع مسؤولياتها، بما في ذلك إيجاد فرص العمل للملايين العاطلة عن العمل، فضلا عن قيامها بتخفيض قيمة العملة المحلية وفرض الضرائب على المحروقات والاتصالات والسلع. بالإضافة إلى ذلك ــ وللحيلولة دون اندلاع أية احتجاجات واعتراضات ضد تلك السياسات الاقتصادية ــ تسعى نفس الطبقة لتشريع القوانين المناهضة للحريات النقابية وإطلاق يد الحكومة والدولة بالتدخل في شؤون العمال وتأسيس نقابات صفراء موالية لسياساتها المعادية لمصالح العمال لحد النخاع ، كما تحاول تكميم الأفواه عبر تشريع قوانين لقمع حرية التعبير، وبموازاة ذلك تطلق الحكومات المحلية والحكومة المركزية يد القوات الأمنية في قمع تظاهرات العاطلين عن العمل مثلما حدث مع المهندسين والمعلمين، وفي ذات الوقت تغض الطرف عن تهديدات المليشيات للقادة والنشطاء والفعالين من العمال، عندما يقومون باحتجاجات عمالية، للمطالبة بحقوقهم المشروعة؛ مثل زيادة الأجور وتقليل ساعات العمل والحصول على الضمان الصحي والاجتماعي..

وعلى الجانب الآخر في إقليم كردستان، تحاول

التتمة ص الأخيرة

لماذا يجب ان يكون يوم الاول من ايار، يوم العمال العالمي، يوما نسويا؟

نادية محمود

الصفحة الثانية

لماذا يجب ان يكون يوم الاول من ايار، يوم العمال العالمي، يوما نسويا؟

حديث قدمته نادية محمود في ندوة نظمها تحالف امان النسوي على الاونلاين بتاريخ ٣٠ نيسان ٢٠٢٤.

ساتناول في هذا الحديث ثلاثة نقاط تظهر كيف أن النساء هن بالاساس عاملات، هن جزء لا يتجزأ من الطبقة العاملة، وان ما يسعين اليه، هو جزء من النضال الذي تسعى من أجله الطبقة العاملة.

النقطة الاولى: أن النساء منهكمات في العمل الرعائي. فهن يعملن ومنذ نعومة أظافرهن الى آخر أيام حياتهن، وحيث لديهن القوة للعمل. هذا العمل يتضمن ولادة وخلق وتربية جيل جديد. بما فيه من حمل الاطفال والولادة والرعاية على امتداد كل ساعة ،وكل دقيقة من حياة الطفل الى ان يبلغ سن الرشد، والى بقية حياته. الا ان عملهن هذا لا يعد عملا ولا يدفع أمامه اي مقابل. انه جهد مجاني. فإذن المرأة هي عاملة مجانية تعمل بدون اجور، بدون إجازات، عمل يوصل الليل بالنهار. وعلى امتداد حياتها، والى اللحظة التي تفقد فيها القدرة على العمل. النساء يعملن ٩ ساعات في اليوم، موزعة على ٤ ساعات تكرسها للعمل الرعائي لرعاية الاطفال وكبار السن، وذوي الاحتياجات الخاصة و٥ ساعات تبذل لادارة الاعمال المنزلية الاخرى. بينما لا يسخر الرجل اكثر من ساعتين من وقته للعمل الرعائي، حسب احصائيات منظمة العمل الدولية لعام ٢٠٢٢. هذا العمل الذي تقوم به العاملات، هو عمل غير معترف به، وليس مرئيا من الاساس. بل يعد عملا يعبر عن مشاعر الحب التي تكنها المرأة لمنزلها. في حقيقة الامر هذه سرقة لجهود النساء العاملات في المنازل. فلو لا هذه الجهود، لما تمكن الرجال ولا العمال من القيام بعملهم في اليوم التالي ،وهم في كامل قيافتهم. أن القدرة على العمل الذي يقوم به الرجل، أسهم به جهد و عمل آخر، هو عمل النساء. واذا ما حصل الرجل على اجور من جراء عمله، فان العمل الذي وضعته النساء في قدرة الرجال على العمل، ليس مرئيا، ولا محسوبا ولا معترفا به، لا من قبل الرجل ذاته ،ولا من قبل المجتمع ،ولا من قبل رب العمل،وبهذا يضيع العمل الذي تقوم به النساء بين الاطراف المستفيدة من عمل النساء. ان جهود وعمل النساء، الذي يخلق ارباحا عبر انخراط الرجل في العمل. هو عمل غير مدفوع الأجر. انه سرقة لقوة عملها كعاملة. تشترك النساء والعمال بعملية الاستغلال التي يتعرضون لها. من هنا، انخراط النساء في احياء يوم الاول من ايار، يوم المطالبة بحقوق العمال، هو يوم المطالبة بحقوقها ايضا، كعاملة، ولكنها عاملة في الحيز الخاص (المنزل) . هذا هو كل الفرق. النقطة الثانية، وهي المعاناة والتحديات التي تواجة النساء العاملات. يعاني العراق من عدم وجود فرص عمل بالنسبة لكلا الجنسين. الا ان للنساء حصة الاسد في عدم حصولهن على فرص عمل. تبلغ نسبة النساء الحاصلات على فرص عمل فقط ١٠,٦ ٪ من حجم القوى العاملة حسب الاحصائيات التي أطلقتها المنظمات العالمية مثل منظمة العمل الدولية. في قطاع النفط وهو اهم قطاع اقتصادي في العراق، لازالت النساء لا تشكل اكثر من ١٠٪ من القوى العاملة في هذا القطاع. لا زال يعد عمل المرأة زائدا، وثانويا، وفي الغالب تعطى الاولوية للرجل إن توفرت فرص عمل، لانه يعتبر» معيل الاسرة» أما المرأة وان كانت معيلة الاسرة، أو تعيل نفسها، فان عملها يحتل مكانة ثانوية، وقابل للاستغناء عنه، بسبب ضغط الأسرة على المرأة وحاجة افرادها الى عملها الرعائي داخل البيت . المرأة العاملة لا تحصل على فرص متساوية في التدريب ، او تطوير مهاراتها. فعلى المرأة العاملة العودة الى المنزل حتى تستانف عملها الرعائي والمنزلي. لا تعطى النساء الفرصة بسبب الثقافة الابوية داخل المنزل او داخل مكان العمل للسفر للخارج، لحضور المؤتمرات، او التدريب او اي من النشاطات الاخرى، مما يتيح للرجل التطور مهنيا، بينما تبقى هي تراوح في مكانها. تفتقر النساء العاملات وخاصة في القطاع الخاص، الى إجازات الحمل والولادة. فالنساء الحوامل غالبا ما يتم الإستغناء عنهن في القطاع الخاص واللواتي يضعن اطفالا. من جهة اخرى، فقدان دور الرعاية للاطفال الصغار وعدم وجود حضانات قريبة على اماكن العمل، أدى ويؤدي الى حرمان النساء من فرص العمل. كذلك وسائل النقل غير آلامنة وعالية الكلفة للحاصلات على العمل. المعاملة الدونية للعاملات من قبل أرباب العمل ومن قبل الذكور في العمل.. من التحرش و التنمر والتدخل في الملبس، هي ظواهر شائعة. عدم توافر شروط العمل المناسبة في القطاع الحكومي او القطاع الخاص. اضافة الى تعرض النساء العاملات الى الاستغلال والابتزاز بمختلف أشكاله وخاصة الاستغلال الجنسي. دون أن تستطيع المرأة العاملة أن تبلغ بشكل قانوني أية جهات قانونية او ادارية لرد كرامتها وردع للمعتدي. كلنا نتذكر تصريحات وزير التعليم حين دافع عن عميد كلية الحاسوب الذي تحرش بطالبة جامعية بان المُتحرَش بها كانت «موظفة وليست طالبة» وبأن «هذا يجري في كل الدوائر..وبانه يجري في كل مكان في العالم». لم يقم الوزير باي تنديد بهذه الممارسة. ومن المعلوم ان النساء العاملات يخشين من تقديم الشكوى، لانهن يعشن في مجتمع يدين المرأة، يدين الضحية، بدلا من ان يتعقب المجرم، اما النساء الباحثات عن العمل، فهن من جهة يجدن صعوبة بالغة في ايجاد فرصة عمل، ويتعرضن للضغط من قبل أسرهن حول استخدامهن لهذا الحق، كذلك يجري التدخل في القرار حول اختيار نوع او مكان العمل، حيث تمارس الأسرة وصاية تامة على المرأة. وما ان تجد فرصة عمل، فانها تواجه الابتزاز الجنسي للعمل في القطاع الخاص او العام، او الى دفع الرشاوي الى الاحزاب من اجل الحصول على فرصة عمل. النقطة الثالثة: فهي التحولات التي جرت على سياسة الدولة وبرنامجها حول «تمكين المرأة». فقد انصاعت الحكومات العراقية المتعاقبة على ادخال قضية «تمكين المرأة» في دوائرها الرسمية. حيث قامت الحكومة في عام ٢٠١٦ وبقرار وزاري رقم ٣٣٣ بتأسيس دائرة تمكين المرأة لتحل محل وزارة المرأة التي تم الغاؤها، حيث كانت هي الوزارة الافقر، بدون موارد، وبدون دور او تأثير ايضا. تم تأسيس «دائرة تمكين المرأة»، وفروعها في المحافظات والوزارات الا ان مصيرها كمصير وزارة المرأة، حيث لم تشعر النساء العاملات في القطاع الحكومي باي « تمكين» من قبل هذه الدائرة. كان وجودها شكليا وارضاءً لرغبة المنظمات دولية، التي كانت تشجع العراق على وضع قضية تمكين المرأة، كبند مهم لتحقيق اهداف التنمية المستدامة، وبالتحديد الهدف الخامس والذي يتعلق بالنوع الاجتماعي. مع أن وجود دوائر تمكين المرأة، تواجدا شكليا لا دور له، الا ان الحكومة استكثرته على النساء العاملات. فقامت بالغاء دائرة تمكين المرأة وحولتها الى «الدائرة الوطنية للمرأة العراقية « وقد رافق هذا شن هجمة على مسالة «الجندر»، وجرى تحريف هذا المصطلح عن محتواه الاصلي، والذي يدعو الى المساواة بين المرأة والرجل. حيث بدأت الابواق المدافعة عن سياسة الحكومة بالتصديح: بان التمكين يعني استقواء المرأة، وان استقواء الاخيرة سيؤدي الى تدمير الاسرة العراقية، وانه مفهوم غربي مغرض. وهكذا، توقفت الحكومات حتى عن الدعم الشكلي والكلام اللفظي التي كانت ترده، لتظهر على حقيقتها، انها غير آبهة بقضية عمل النساء. ف»مسؤولية إعالة الاسرة هي مسؤولية الرجل»! يمكن الاستخلاص مما تقدم، بان المرأة العاملة في العراق تعاني من إنعدام وجود الفرص المتساوية للعمل كما يتمتع بها الرجل. تتظافر الافكار الأبوية والذكورية في المنزل مع الافكار الابوية والذكورية في أماكن العمل، لتعمل على تحجيم دور المرأة. لازال ينظر الى عمل المرأة على انه «منة» يتفضل بها علينا الاباء والاخوان والازواج بالسماح لها بالعمل.ولازال يعد راتب المرأة، ثانويا، علما انها تنفقه على متطلبات الاطفال والاسرة عامة. من هنا، نؤكد ان يوم العمال يجب ان يكون يوما نسويا. ما نريده نحن، النسويات هو حماية النساء من البطالة. نريد تعويضا عن البطالة، فمسؤولية الدولة تأمين سبل العيش. البحث عن فرصة عمل ليست مسالة شخصية، ولا فردية. بل هي حاجة اجتماعية وفردية في ان واحد . والعمل هو ضرورة من أجل الاسهام والدخول في علاقات اجتماعية مفيدة للبشرية. من أجل الحصول على دخل، ومن أجل الخروج من الفقر والافقار، ومن أجل الخروج من العنف، والعزلة.

لماذا ترعب احتجاجات الطلاب في الجامعات الغربية، الطبقة الحاكمة؟

توما حميد

يشهد اكثر من ١٠٠ حرم جامعي في امريكا منذ ١٧ ابريل ٢٠٢٤ احتجاجات طلابية على شكل تجمعات واعتصامات ونصب الخيم مثل جامعة كولومبيا في نيويورك، وجامعة كاليفورنيا في لوس انجلس وجامعة ييل، وجامعة نيويورك، وبيركلي، ومعهد ماساتشوتس للتكنلوجيا، ونورث وسترن، وجورج واشنطن، وهارفارد وبروان و تكساس و ميشغان وغيرها. وقد انتشرت الاحتجاجات الطلابية الى دول اخرى مثل كندا، وفرنسا، وبريطانيا واستراليا ونيوزلندا والهند واليابان وكوريا الجنوبية والنرويج وغيرها.

يطالب الطلاب جامعاتهم بقطع العلاقات مع اسرائيل والشركات التي لها علاقة بالحملة العسكرية الاسرائيلية على غزة مثل شركات صناعة الاسلحة وبيع استثماراتها في تلك الشركات.

لقد اعقبت هذه الاحتجاجات أشهر من الاحتجاجات من قبل العمال، تطالب صناديق الاستثمار بعدم استثمار اموال معاشات التقاعد في البنية التحتية في اسرائيل وفي الشركات التي لها اي ربط مع اسرائيل.

وفي في الاول من ايار اجتمع آلاف الطلاب والعمال في فعاليات يو العالمي للعمال مرددين نفس الشعارات التي تندد بإسرائيل وتدعو الى انهاء الابادة الجماعية في غزة.

تستخدم الطبقة الحاكمة في امريكا التي تشهد اقوى الاحتجاجات، كل مافي جعبتها، التي شملت الاساليب المعروفة عن السي أي اي وعن وسائل الاعلام البرجوازية والاساليب التي يتبعها ارباب العمل في كسر الاضرابات العمالية والاساليب المتبعة من قبل منظمات المجتمع المدني من اجل اعطاء تصوير سلبي وغير حقيقي عن الاحتجاجات، وحرفها واحتوائها وبالتالي افشالها. ويبدو انه كان هناك تنسيق وتعاون وثيق بين مختلف اذرع السلطة لقمع الاحتجاجات. وحتى هناك دلائل بان السلطات كانت تتوقع هذه الاحتجاجات منذ وقت، وكانت تتحضر لقمعها.

وتشترك كل الطبقة الحاكمة وخاصة الحزب الديمقراطي والحزب الجمهوري وكل الاعلام الرسمي في هدف قمع هذه الاحتجاجات. اذ ندد الرئيس الامريكي، جو بادين بالاحتجاجات ووصفها بانها معادية للسامية وفوضوية ووصف المحتجين بالكارهين، في حين وصفهم تشاك شومر، رئيس الديمقراطيين في مجلس الشيوخ بالإرهابين، وهدد ترامب المحتجين وكل من يعادي اسرائيل بالترحيل. كالمتوقع، لقد شاركت حكومة اسرائيل بشكل شرس في هذه الحملة، فمثلا ندد نتنياهو بشدة بهذه الاحتجاجات وشبهها بالتحشيد من قبل النازيين في المانيا قبل الهولوكوست. وتزداد حدة القمع مع مرور الوقت. ان التشهير بهذه الاحتجاجات وصل الى حد لا يعقل. والطريقة التي يغطي الاعلام هذه الاحتجاجات مليئة بالتضليل والتحريف والمعلومات الخاطئة والمفبركة. ومثل الحملة التي اعقبت احداث الحادي عشر من سيبتمر، وغزو العراق والحملة على ليبيا وسوريا، يعمل جزء غير صغير من كادر اجهزة الاستخبارات في الاعلام والحرب التضليلية.

لقد استخدمت الطبقة الحاكمة سلاح معروف وفعال وهو وصف الاحتجاجات بانها معادية للسامية. وقد ركزت الحكومة الاسرائيلية والحركة الصهيونية اللتان تتغذيان، على وتديما وجودهما على معاداة السامية في استخدام هذا السلاح. وقد خصص قادة اسرائيل بما فيهم بنيامين نتنياهو وقتا لمحاربة الاحتجاجات و اتهامها بمعادة السامية وتسليط الانظار ولو مؤقتا على الاحتجاجات بدلا من الجرائم التي ترتكبها اسرائيل في غزة. ويشارك الاعلام الغربي في استخدام هذا السلاح بحيث وصل الامر الى مقارنة مايحدث في الجامعات الامريكية بالمواجهات التي كانت تجري في شوارع المانيا في السنوات التي سبقت الهولوكست، ولكن هذا السهم المسموم الذي استخدم في السابق بشكل مؤثر كما حدث مع اغتيال الشخصية السياسية لجيرمي كوربن، زعيم حزب العمالي البريطاني، لم يعد مؤثرا هذه المرة.

ليس هناك اي شك بان الاحتجاجات كانت واضحة جدا بانها ضد سياسات اسرائيل وليس ضد اليهود او اليهودية. يصر المحتجون بشكل مستمر على الفصل بين اليهود واليهودية كديانة من جهة وبين الدولة الاسرائيلية والحركة الصهيونية من جهة اخرى، في الوقت التي تصر الدولة الاسرائيلية والحركة الصهيونية بالدمج بينها. كما ان جزء غير قليل من المحتجين وفعالي هذه الحركة، هم من اصول يهودية. ورغم محاولات تشويه صورة المحتجين، الا ان من الواضح للعالم كله بان هؤلاء المحتجين الذين يوصفون بالمعادين للسامية وبالفوضوية في الحقيقة يدافعون عن الانسانية ويعبرون عن تعاطف انساني مع سكان غزة ويناضلون من اجل انهاء عملية الابادة جماعية. انهم يخاطرون بدراستهم ومستقبلهم من اجل فرض وقف اطلاق النار وتمويل الحرب.

من المثير للانتباه، ان جناح الطبقة الحاكمة الذي صرف ست سنوات في ما يسمى بحملة «رشياغيت» التي تتهم، دون دليل، روسيا بالتدخل في الشؤون الداخلية لأمريكا وفي الانتخابات الامريكية، لم يلفظ بكلمة ضد قادة إسرائيل وهو يصرحون يوميا حول الاحتجاجات ويطلبون بل يأمرون الامريكيين والحكومة الامريكية بقمع هذه الاحتجاجات، في تدخل سافر في شؤون امريكا.

ويتم اتهام الطلاب بالعنف في الوقت الذي يحتج الطلاب ضد الابادة الجماعية وضد تمكين الحكومة الامريكية الابادة الجماعية هذه. وفي الوقت الذي تشير التقارير الى ان الاحتجاجات سلمية للغاية وان غالبية العظمى من حالات العنف التي تحدث، تثار من قبل الاحتجاجات المقابلة، اي من قبل الموالين لإسرائيل بما فيهم ممن خدم في الجيش الاسرائيلي. رغم كل الاستفزازات من قبل الموالين لاسرائيل مثل رش المبيدات، الدخول في صفوف المحتجين، افتعال اشتباكات، تشغيل موسيقى عالية وغيرها بقت الاعتصامات سلمية ومنظمة وعازمة. في الحقيقة ان التنمر والتهديد والاستهزاء والعنصرية هي الوسيلة السائدة لدى المؤيدين لإسرائيل. وبشكل عام يقوم الاعلام بتحريف واضح للواقع، اذ يقوم الاعلام بالكذب حول عنفية الاحتجاجات، تضخيم العنف، واهمال عنف الحركة الصهيونية واعطاء انطباع بان المحتجين هم من يقف وراء اعمال العنف عندما يقومون بالدفاع عن انفسهم، و في افضل الاحوال يتعمد الاعلام اعطاء تصوير بان العنف يأتي من الطرفين. ان تصوير مايحدث بانه شئ غريب عن التقاليد المدنية وتقاليد الجامعات هو شيء مضحك، فالجامعات عبر عقود كانت مكان للتعلم و الاطلاع على افكار جديدة، الاحتجاج بما فيه احتلال مباني الجامعات، نصب الخيم، وتعطيل الدراسة. من المعروف بان دون الاحتجاج بما فيه احتجاج الطلبة لم يكن المجتمع الانساني وخاصة المجتمع الامريكي ليصل الى ماوصل اليه. ان العنف الاكبر والفوضى بدأ مع تدخل الشرطة. اذا كان هناك تدخل للشرطة كان يفترض ان يكون من اجل جعل الاجواء سلمية للطرفين وان يسمح لكلا الطرفين من التعبير عن آرائهم، في حين لا تحرك الشرطة ساكنا وتبقى متفرجة عندما يعتدي مناصرو اسرائيل على الطلاب المحتجين، في حين تمارس عنف همجي ضد الطلاب دون مبرر.

انه امر مثير للسخرية ان يتم الحديث عن عنف الطلاب ويتم اهمال عنف اسرائيل. حتى فاقد البصر يرى التباين بين عنف الابادة الجماعية وسلمية الاحتجاجات ضد الابادة الجماعية. ولكن، انها سياسة مدروسة، تحول الحديث عن معاداة السامية بدلا من الابادة الجماعية في غزة في الوقت التي تكتشف يوميا مقابر جماعية لأطفال ونساء ومرضى تعرضوا الى اعدامات ميدانية والكثير منهم دفنوا وهم احياء.

ويتم تبرير قمع الاحتجاجات بالادعاء بكون معظم المحرضين من غير الطلبة. في حين من بين ٣٥٠ معتقل في حالة واحدة، كان هناك شخصين فقط من خارج اوساط الجامعة. ولا نعرف لماذا يعتبر اشتراك فعالين من غير الطلبة في الاحتجاجات جريمة؟

كما يدعون بان هذه الاحتجاجات تجعل بعض الطلاب اليهود يشعرون بعدم الامن وعدم الراحة، هذا في وقت ان اسرائيل قتلت مايقارب عن اربعين الف شخص وجرح اكثر من ٧٧ الف. كما ان هذه الاحتجاجات لا تحدث في المعابد او الاحياء اليهودية بل في الجامعات وهي غير موجه ضد اليهود. للطلاب الحق في التظاهر والتعبير عن قناعتهم وان يضغطوا على حكوماتهم وجامعاتهم من اجل صياغة السياسات، من اجل سد الطريق امام سياسات معينة وخاصة امام دعم حرب ابادة جماعية. ليس في هذا شيء غير لائق. في الحقيقة، من غير اللائق ان يمنع الطلاب من التعبير عن آرائهم. بإمكان الذين لا يتفقون مع اراء الطلاب المحتجين ان يعبروا عن ارائهم في مكان ملائم او يغادرو المكان. ان الحديث عن عدم شعور الصهاينة بالأمن بينما تقوم دولتهم بواحدة من اسوا الجرائم في تاريخ البشرية هو مثير للضحك.

ويتم اتهام المحتجين بكونهم عملاء ايران او روسيا او الصين او انهم متعاطفون مع حماس، في حين ان ايران وروسيا والصين و

التتمة ص الأخيرة

ما وراء قانون مكافحة البغاء والشذوذ الجنسيرزمة واحدة

سمير عادل

للإطاحة بعلي من قبل أبو بكر وعمر بن الخطاب وعدد من الصحابة حسب الروايات التاريخية وبغض النظر عن صحتها.

وكلا المشروعان، القانون المذكور و«عيد الغدير» هما للتيار الصدري، الذي ترك البرلمان، بعد أن مني مشروعه في تشكيل حكومة الأغلبية بالهزيمة، سواء عبر حقه القانوني لحصوله على أغلبية مقاعد البرلمان الذي كان ٧٦ مقعدا من أصل ٣٢٩ مقعدا، أو عبر محاولاته الانقلابية الفاشلة في احتلال البرلمان، واقتحام مبنى المحكمة الاتحادية التي أطاحت به عبر تعويم موضوعة «الثلث المعطل» في تشكيل حكومته في البرلمان.

اليوم يحاول جناح من الإطار التنسيقي الذي يمثل مجموعة من الأحزاب الإسلامية والمليشيات التي تشكل حكومة السوداني، استمالة التيار الصدري، وكسبه، عبر المصادقة على مشروع قانون «مكافحة البغاء والشذوذ الجنسي» و عطلة «يوم الغدير»، من اجل إعادة صياغة معادلة سياسية جديدة استعدادا للمرحلة المقبلة، وخاصة بعد تداعيات حرب غزة على الأطراف المشكلة للحكومة بما فيها الإطار التنسيقي، ودخول العراق في مرحلة جديدة من الاتفاقات الاقتصادية والسياسية مع الولايات المتحدة الأمريكية وتركيا ودول الخليج.

ELa ALamam (Forward) Weekly
Editor in chief: Toma Hameed

A political paper of worker-communist party of iraq

DESIGNED BY: RUZGAR ABDULLAH

الأخيرة

لماذا ترعب احتجاجات الطلاب في الجامعات الغربية...

توما حميد

حماس ليس لها اي ربط بالاحتجاجات وهي غائبة بشكل كلي من كل الخطاب السياسي للمحتجين. يضطر الكثير من الطلبة الى اخفاء وجهم من اجل تفادي التعرض الى الانتقام مثل الفصل من الدراسة، والحرمان من فرص العمل والنبذ المهني في المستقبل، وتستغل السلطات والاعلام هذه الظاهرة من اجل خلق ربط بينهم وبين جماعات الاسلام السياسي مثل القاعدة وداعش وحماس وغيرها في مسعى مفضوح. في وقت ان الكثير من المحتجين من المؤيدين لإسرائيل يلجؤون ايضا الى نفس الاسلوب اي تغطية وجوهم اثناء الاحتجاجات.

وقد مرر الكونغرس الامريكي مايمسى بقانون «خطاب الكراهية» الذي يعتبر اي نقد لاسرائيل بمثابة معادة السامية، فمثلا يحرم تشبيه ماتقوم به اسرائيل في غزة بالهولوكوست او وصف مايحدث في غزة بالابادة الجماعية ويقيد بشكل سافر حرية التعبير. ان تمرير هذا القانون هو نتيجة ذعر الطبقة الحاكمة ومن اجل قمع المخالفين على الاقل فيما يتعلق بقضية غزة. اذ لم يكن هناك اي داعي لتمريره، فالمبررات التي تساق من قبيل منع العنف وتدمير الممتلكات هي واهية لان هذه الامور كلها امور غير قانونية حسب الدستور الامريكي، لذا لايوجد اي داعي لقوانين جديدة. ان هدف هذا القانون هو مصادرة حق التعبير وخاصة فيما يتعلق باسرائيل وجرائمها تحت حجج سخيفة. يتحدث الاعلام والكثير من الساسة بان التعبير عن الاراء التي لايتفقون معها هو ارهاب، وان الحديث السياسي هو ارهاب وانهم لايريدون الافكار « الخاطئة» الخ .

رغم كل هذه الاساليب، الا ان الاحتجاجات تستمر وتنمو وبدأت تشبه الاحتجاجات التي اجبرت الحكومة الامريكية في النهاية على الانسحاب من فيتنام ولهذا تلجا السلطة الى القمع السافر.

وقد شنت السلطات حملة قمعية شملت حد كبير من العنف وسوء المعاملة وادت الى اكثر من ٢٠٠٠ حالة اعتقال ضد الطلبة والاساتذة الجامعيين في اول اسبوعين من الاحتجاجات. وقد وصل القمع الى نشر القناصين على السطوح ولكن من الواضح، ان حملة القمع لحد الان تساهم في نمو الاحتجاجات وزيادة راديكاليتها. ان هذا القمع والاستجابة القوية لهذه الاحتجاجات هي نتيجة الضعف، اي ضعف النظام، و ضعف الطبقة الحاكمة وضعف الدولة و مؤسساتها وضعف حججهم ومنطقهم. انه تصرف سلطات مرعوبة.

هناك عدة اسباب تجعل الطبقة الحاكمة مرعوبة من هذه الاحتجاجات منها ان المؤسسة الحاكمة قد خسرت الجدال حول غزة، لذا لا يريدون ان تصل الاصوات المخالفة التي تناقض الرواية الرسمية الى الجماهير، اي لايريدون اي احتجاج ونقاش وحرية تعبير لان هذا يقنع الجماهير. يحاولون تحويل الانظار عن غزة، سد الطريق امام اي معارضة لجرائم اسرائيل ودعم امريكا لها. واذا لم تنجح القوة الناعمة والتشهير يلجؤون الى العنف السافر. لهذا يرسلون الفاشيين لقمع الطلاب ويعطون الامر للشرطة كي تتصرف بأسلوب يشبه شرطة اي دولة قمعية اخرى في العالم.

ان واحدة من اهم وظائف مؤسسات السلطة في دولة مثل امريكا، هو التحكم بعقول الجماهير وهذا مايسمح لها بتنفيذ سياساتها العسكرتارية وسياسات التدخل حول العالم بوصفها حامية « الديمقراطية وحقوق الانسان». ان قضية غزة والاحتجاجات المؤيدة لها تجعل من الصعب على مؤسسات السلطة غسل دماغ الجماهير، وهذا يضعف سياسات الغرب الخارجية ويضعف النزعة العسكرتارية التي توظفها امريكا والغرب. ويضعف مكانة امريكا ومكانة حلفائها وقد تكون لها تأثير حتى على دولة منطقة الشرق الاوسط مثل الاردن ومصر والسعودية. و تأتي هذه الاحتجاجات في وقت تجد امريكا والغرب أنفسهم في ازمة في الداخل والخارج.

كما ان هذه الاحتجاجات تأتي في خضم صراع شرس بين الاقطاب الرأسمالية واي اضطراب يمكن استغلاله من قبل الطرف المقابل من الناحية الدعائية ومن ناحية صرف الجهود والانتباه بعيد عن الصراع الغربي مع هذا القطب المقابل. فها هو الغرب على وشك تلقي هزيمة كبيرة في اوكرانيا ستكون لها عواقب ضخمة، لهذا يتم الحديث عن ارسال قوات لحلف الناتو للمشاركة في الحرب ضد روسيا. ان هذه الاحتجاجات تضعف التأييد للحرب ضد «الاعداء الاشرار» الضروريين لخلق وحدة في صف النخبة التي تخدم الطبقة الحاكمة عن طريق خلق الوعي الجماهيري من خلال الجامعات والاعلام وهوليود وعالم الثقافة من فنانين وكتاب ودور النشر ومراكز البحث والتفكير ومنظمات المجتمع المدني. تضعف هذه الاحتجاجات الحملة التي تعطي صورة لأمريكا والغرب مغايرة للواقع، تصفه بانه مع حرية التعبير وحقوق الانسان وضد القمع والعنف والحرب وضد الاخلال بالقانون الدولي.

كما ان هذه الاحتجاجات على عكس احتجاجات « حياة السود مهمة» التي اعقبت قتل جورج فلويد، وحملة « مي تو» لايمكن لاي من الحزبين احتوائها. فالاحتجاجات المذكورة ايدها الى حد ما الحزب الديمقراطي بالضد من الحزب الجمهوري، ولكن هذه الاحتجاجات هي بالضد من جو بايدن وادارته وبالضد من الحزب الديمقراطي كما هي بالضد من كل من يمكن اسرائيل من ارتكاب الابادة الجماعية في غزة. انها احتجاجات تستند على غريزة إنسانية وهي التعاطف مع معاناة الانسان ولا تستند إلى هوية معينة.

ولكن السبب الرئيسي هو الخوف من انتقال الاحتجاجات الى قطاعات اخرى ومشاركة الطبقة العاملة فيها وتحولها الى احتجاجات ضد كل النظام الرأسمالي. ان بإمكان هذه الاحتجاجات ان تؤدي الى نمو المد الراديكالي في المجتمع وتقوم بدفع الكثير من الشباب الى حركة المقاومة ضد سياسات الطبقة الحاكمة في الداخل والخارج. تعرف الطبقة الحاكمة جيدا محدوديات الاعتصامات الطلابية واحتلال حيز مكاني معين داخل الجامعة على النظام ككل، ولكن هناك ارضية لانتشار هذه الاحتجاجات وانتقالها الى قطاعات اخرى ومشاركة الطبقة العاملة فيها. انهم يعرفون جيدا ان احتجاج شريحة من الطلاب حول قضية معينة قد يكون شرارة للثورة بما فيها الثورة الاشتراكية.

هذه الاحتجاجات مهمة من اجل وقف المذابح في غزة. في الحقيقة هذه الاحتجاجات وكل احتجاجات البشرية المتمدنة، هي الامل الوحيد لجماهير فلسطين. انها ضرورية للوقوف في وجه النزعة العسكرتارية والحروب. انها مهمة لتعميق ازمة كل النظام. ولكن يجب تطويريها وربطها بنضال الطبقة العاملة ونقل العمل الى التنظيم في منظمات راديكالية ضرورية للنضال والنصر.

الأول من أيار رمز المواجهة بين الطبقة العاملة ورأس المال

الطبقة البرجوازية الحاكمة سواء ممثليها القوميين في الأحزاب القومية في كردستان أو في بغداد، تحريك المشاعر الرجعية القومية في الجانبين بين الحين والآخر، مستغلة المماطلة والتسويف في تسديد مستحقات العمال والموظفين والمتقاعدين في كردستان من قبل حكومة بغداد. إنَّ الطبقة الحاكمة سواء في كردستان أو في العراق متفقة مع السياسات الاقتصادية للرأسمالية العالمية ومؤسساتها في تشديد الفقر والعوز على عمال وكادحي العراق وكردستان، لكنها ترمي تبعات خلافاتها السياسية على النفوذ والمصالح من جديد، على كاهل العمال والكادحين، والحيلولة دون توحيد صفوف الطبقة العاملة في العراق وكردستان وتوجيه نصال نضالهم نحو عدو طبقي واحد.

إنَّ المجتمع الإنساني في الأول من أيار هذا العام، بحاجة أكثر من أي وقت مضى لولوج الطبقة العاملة في الميدان، والظهور بقيافتها وهيبتها الطبقية، إنها القادرة بتقدمها وقيادتها للبشرية المتمدنة بالوقوف بوجه الغطرسة والعنجهية الإمبريالية العالمية والدول التابعة لها، من أجل إيقاف حروبها، وإنهاء كل أشكال الظلم الطبقي والسياسي والاجتماعي وإحلال عالم المساواة والسلام، أنها القادرة على إيقاف دولاب الدم في غزة والضفة الغربية وإنهاء الظلم القومي عبر تأسيس دولة فلسطينية مستقلة.

في الأول من آيار هذا العام، نوجه ندائنا الى الطبقة العاملة في العراق، بأنها الوحيدة القادرة على إنهاء فساد وجرائم ونهب الطبقة البرجوازية الحاكمة في العراق، وهي القادرة على حل المليشيات وإحلال الأمن والأمان والسلام الدائم، وتحقيق مجتمع يعرّف الإنسان بهويته الإنسانية. إن عالم أفضل يكون خالٍ من كل أشكال الظلم والاضطهاد، بالإمكان تحقيقه فقط بسواعد العمال.

ـ عاش الأول من أيار

ـ عاش التضامن الأممي للعمال

الحزب الشيوعي العمالي العراقي

أيار ٢٠٢٤